

تأثير المعوقات المالية في جذب الاستثمار الأجنبي في العراق: تحليل لأثر القوانين والتشريعات المالية

THE IMPACT OF FINANCIAL OBSTACLES ON ATTRACTING FOREIGN INVESTMENT IN IRAQ: AN ANALYSIS OF THE EFFECT OF FINANCIAL LAWS AND REGULATIONS^{1,*}Nooruldeen Mustafa Kamil Al-Gburi, ¹Mohd Hafiz Jamaludin & ¹Mohd Zaidi Daud¹Academy of Islamic studies, University of Malaya, 50603 Kuala Lumpur, Selangor, Malaysia*(Corresponding author) e-mail: noor.a.m2018u@gmail.com**Article history:**Submission date: 15 September 2024
Received in revised form: 30 October 2024
Acceptance date: 7 November 2024
Available online: 20 December 2024**Keywords:**

Financial obstacles, foreign investment, sustainable development, financial laws and regulations

Funding:

This research did not receive any specific grant from funding agencies in the public, commercial, or non-profit sectors.

Competing interest:

The author(s) have declared that no competing interests exist.

Cite as:Mustafa Kamil Al-Gburim N., Jamaludin, M. H., & Daud, M. Z. (2024). Ta'sir al-mu'awaqat al-maliyah fi jadhb al-istithmar al-ajnabi fi al-Iraq: Tahliil li-athar al-qawanin wa al-tashri'at al-maliyah: The impact of financial obstacles on attracting foreign investment in Iraq: An analysis of the effect of financial laws and regulations. *LexForensica: Forensic Justice And Socio-Legal Research Journal*, 1(2), 49-78. <https://doi.org/10.33102/30qyb292>© The authors (2024). This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution (CC BY NC) (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>), which permits non-commercial re-use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited. For commercial re-use, please contact penerbit@usim.edu.my.**SDG Elements:**

Decent Work and Economic Growth

**ABSTRACT**

This research aims to explore the impact of financial obstacles on foreign investment in Iraq and to provide effective solutions to overcome these challenges. Foreign investment is considered one of the essential pillars for enhancing the Iraqi economy, as it contributes to improving technology and adopting modern techniques, in addition to expanding and diversifying the production base. Iraq aims to achieve sustainable development and reduce its dependence on crude oil exports by encouraging foreign investment. However, this type of investment faces significant challenges, most notably financial obstacles that hinder the achievement of the desired goals. The researchers used a variety of scientific methodologies to study this topic comprehensively. Through the inductive method, the primary sources related to the impact of financial obstacles on foreign investment in Iraq were examined, and previous relevant applied research and studies were utilized. Additionally, the study included conducting field research to verify the impact of financial obstacles on attracting foreign investment in Iraq, with a focus on analyzing the impact of financial laws and regulations. A quantitative methodology was used to collect data through the design of a questionnaire directed at workers in the field of investment and judges specializing in commercial, investment, and financial law, with a sample of 180 participants. After collecting the data, it was analyzed using the SPSS statistical program, version 28. This research contributes to achieving Sustainable Development Goal 8 (Decent Work and Economic Growth) by addressing the financial obstacles hindering foreign investment in Iraq, aiming to promote sustainable economic growth, diversify the production base, and enhance job creation through improved investment conditions. The study concluded by identifying a set of factors that hinder foreign investment and presented proposals and recommendations aimed at improving the investment environment in Iraq by addressing financial obstacles and enhancing trust among foreign investors.

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى استكشاف تأثير المعوقات المالية على الاستثمار الأجنبي في العراق وتقديم حلول فعّالة لتجاوز هذه التحديات. يُعتبر الاستثمار الأجنبي من الركائز الأساسية لتعزيز الاقتصاد العراقي، حيث يسهم في تحسين التكنولوجيا وتبني التقنيات الحديثة، إضافة إلى توسيع وتنويع قاعدة الإنتاج. يسعى العراق إلى تحقيق التنمية المستدامة وتقليل الاعتماد على صادرات النفط الخام عبر تشجيع الاستثمار الأجنبي. لكن، هذا النوع من الاستثمار يواجه تحديات كبيرة، من أبرزها المعوقات المالية التي تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة. استخدم الباحثون مجموعة من المنهجيات العلمية المتنوعة لدراسة هذا الموضوع بشكل شامل. من خلال المنهج الاستقرائي، تم استقراء المصادر الأساسية المتعلقة بتأثير المعوقات المالية على الاستثمار الأجنبي في العراق، والاستفادة من البحوث والدراسات التطبيقية السابقة ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، تضمنت الدراسة إجراء بحث ميداني للتحقق من تأثير المعوقات المالية على جذب الاستثمار الأجنبي في العراق، مع التركيز على تحليل أثر القوانين والتشريعات المالية. تم استخدام منهجية كمية لجمع البيانات من خلال تصميم استبانة موجهة إلى العاملين في مجال الاستثمار والقضاة المتخصصين في القانون التجاري والاستثماري والمالي، مع مشاركة 180 فرداً في العينة. بعد جمع البيانات، تم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار 28. يساهم هذا البحث في تحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة (العمل اللائق ونمو الاقتصاد) من خلال معالجة المعوقات المالية التي تعيق الاستثمار الأجنبي في العراق، مما يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتنويع قاعدة الإنتاج، وتعزيز خلق الوظائف من خلال تحسين بيئة الاستثمار. وخلصت الدراسة إلى تحديد مجموعة من العوامل التي تعرقل الاستثمار الأجنبي، كما قدمت مقترحات وتوصيات تهدف إلى تحسين البيئة الاستثمارية في العراق من خلال معالجة المعوقات المالية وتعزيز الثقة بين المستثمرين الأجانب.

الكلمات المفتاحية: المعوقات المالية، الاستثمار الأجنبي، التنمية المستدامة، القوانين والتشريعات المالية.

مقدمة

الاستثمارات الأجنبية اهتمام الدول النامية وغير النامية لما للاستثمار دور كبير في تقدم الدول وازدهارها، وان العراق في مقدمة تلك الدول، وعلى الرغم من موارد العراق الهائلة، الا ان عجلة الاستثمار الأجنبي فيه محدودة للغاية نتيجة الكثير من المعوقات منها المالية، والفساد المالي والإداري، عدم تقديم الحوافز لجلب المستثمرين الأجانب للعمل في العراق، فضلاً عن انتهاك حماية الملكية الفكرية على المستوى العلمي والعملية، حيث نلاحظ أن العديد من الاستثمارات تتضمن نوعاً أو أكثر من حقوق الملكية الفكرية والأسرار التجارية، ولأهمية هذه الحقوق نرى أنها قد تتعرض للاعتداء أو القرصنة بشكل أو بآخر من قبل المنافسين، ولأهمية توفير بيئة استثمارية حامية لهذه الحقوق من الاعتداء، دفعت الدول إلى ترسيخ الحماية الدولية الفعالة من خلال اتفاقات دولية وكذلك إدراجها في قوانينها الوطنية

الداخلية، يمكن أن تتجاوز المنافسة في الأعمال التجارية حدودها الطبيعية، مما يؤدي إلى تحولها إلى ممارسات غير مشروعة، وذلك عندما يلجأ البعض إلى أساليب تتعارض مع الأعراف والتقاليد التجارية، وتنافي الشرف المهني، وهذا ما يسمى بالمنافسة غير المشروعة، حيث يؤدي هذا النوع من المنافسة إلى عكوف المستثمر الأجنبي عن استثمار أمواله في البلد الذي لا يعالج هذا النوع من المنافسة، وذلك لأن المستثمر الأجنبي يخشى على ملكيته الفكرية من المنافسة الغير المشروعة التي قد يتعرض عليها في البلد المضيف فلذلك تعتبر المنافسة غير مشروعة معوقاً هاماً من معوقات الاستثمار.

ان تلك المعوقات انفة الذكر تقوض جهود الحكومة العراقية في جلب الاستثمارات الأجنبية مالم يتم علاجها بشكل جذري، لذا يجب على الحكومة العراقية ان تجعل العراق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين الأجانب من خلال تذليل كافة العقبات المالية والإدارية التي تقف امام دخولهم للسوق العراقية، وبناء على ذلك فان مواجهة المشكلات المالية سيمكن المستثمرين الأجانب من دخول العراق والاستثمار فيه بما ينعكس إيجابيا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

مشكلة البحث

يعاني الاستثمار الأجنبي من صعوبة دخول العراق، كما تواجه الحكومة العراقية مشكلة قلة الاستثمار الأجنبي في العراق رغم توفر كافة الموارد، الامر الذي نعكس سلبا على الوضع الاقتصادي بالبلد، وارتفاع نسبة البطالة، بالإضافة عدم مواكبة التطور الحاصل في العالم، ان سبب هذه المشكلات هو العقبات القانونية والإدارية والاقتصادية التي تعيق الاستثمار في العراق، ان تلك المشكلات جعلت الحكومة العراقية تبحث عن السبل القانونية لمعالجة تلك المشكلة، وجاء في مقدمة الحلول تطبيق قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ والتشريعات المرتبطة به والمنظمة للعملية الاستثمارية، لما له من دور كبير في الية التغلب على العقبات القانونية المالية التي تعيق جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتنمية الرؤوس المالية المحلية.

أسئلة البحث

استناداً إلى ما تم توضيحه حول مشكلة البحث، سيتناول هذا البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

- i. هل الحكومة العراقية جادة في تحديد اهم المعوقات المالية امام الاستثمار الأجنبي؟
- ii. ماهي الخطوات التي تتبعها الحكومة العراقية في معالجة المعوقات المالية التي تعيق الاستثمار الأجنبي في العراق؟
- iii. هل هناك علاقة ارتباط وتأثير بين المعوقات المالية في الاستثمار الأجنبي في العراق؟

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى الأهداف التالية:

- i. تحديد المعوقات والتحديات القانونية المالية التي تقف عائقاً كبيراً أمام الاستثمار الأجنبي في العراق.
- ii. تحديد أهم المشكلات الإدارية والأمنية والسياسية التي تحول دون تطبيق متطلبات الاستثمار الأجنبي في العراق.
- iii. معالجة المشكلات الإدارية والقانونية وتشريعها والمالية وبنودها من أجل اقناع المستثمرين الأجانب من العمل في العراق، ان تلك المعالجة يمكن ان تتم من خلال جانبي هذه الدراسة النظري والعملي.

فرضيات الدراسة

تستند الدراسة على فرضيتين هما:

- الفرضية الأولى: وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين المعوقات المالية والاستثمار الأجنبي في العراق.
- الفرضية الثانية: وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية معنوية للمعوقات المالية في الاستثمار الأجنبي في العراق.

منهج واداة الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، اما الأداة فتمثلت باستمارة الاستبيان، ان هذه الاستمارة تم تصميمها وفق مقياس ليكرت الخماسي، وكان وسطها الفرضي 3 لان (اتفق بشدة /5 اتفق /4 محايد /3 لا اتفق /2 لا اتفق بشدة 1)، وتكونت هذه الاستمارة من جانبين: الأول: اختص بالفقرات الخاصة بالمعوقات المالية، والثاني: تناول الية معالجة المعوقات المالية.

المحور الاول: المعوقات المالية كالتشريعات الضريبية والمنافسة الغير مشروعة وانتهاك حقوق الملكية

المعوقات المتعلقة بالضريبة

إن حق الدولة ذات السيادة في فرض الضرائب والرسوم على الأفراد والأموال الموجودة ضمن إقليمها هو حق معترف به بموجب القانون الدولي، وذلك استناداً إلى مبدأ السيادة الإقليمية للدولة، سواء كان المكلف بدفع الضريبة وطنياً أو أجنبياً، ففي هذا المجال أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها المرقم (1803) في تاريخ (1962/10/14)، والذي

أقرت فيه هذا الحق في الفقرة (أولاً/3) منه بالقول: "تسري على الرأس المال المستورد ودخله، في حالة الإذن، شروط هذا الإذن وأحكام التشريع القومي الساري والقانون الدولي، ويراعي وجوباً تقسيم الأرباح المتحققة بنسب متفق عليها بحرية، في كل حالة من الحالات، بين المستثمرين والدولة المضيفة..."، ومن خلال ما سبق نرى من حق الدولة فرض ما شاءت من ضرائب ورسوم على المستثمرين على إقليمها سواء كانوا مستثمرين مواطنين أو أجانب، وذلك لأهمية هذه الضرائب لكونها إحدى الموارد المالية للدولة لمواجهة متطلبات الانفاق العام (Ali, 2011)، بيد أن فرض مثل هذه الضرائب تؤدي إلى نتائج سلبية من جانب آخر وهو أحجام المستثمرين عن إقامة مشاريعهم في الدول التي تفرض نسب ضرائب عالية وذلك لأن المستثمر الأجنبي عندما يتخذ قراره باستثمار أمواله خارج بلده، فإنه يسعى لتحقيق أرباح وتوسيع من دائرة نشاطه، ولما كانت الضريبة استقطاع جزء من الدخل، فهذا يعني أن قواعد فرض الضريبة والتخفيف من حدتها لها أثر بالغ على قرار المستثمر في توظيف أمواله خارج بلده، حيث يعتبر السياسة المالية سلاح ذو حدين؛ فقد تكون عائقاً وقد تكون حافزاً مغرياً للمستثمرين، وعليه سنتناول في هذا الفرع أهم المعوقات الضريبية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي في النقاط التالية وهما:

أولاً: الازدواج الضريبي

يمكن تعريف الازدواج الضريبي بأنه "خضوع المال لضريبة من النوع نفسه أكثر من مرة على نفس الشخص خلال نفس الفترة الزمنية" (Al-Badrani, 2010). كما يمكن وصفه بأنه فرض نفس الضريبة على الشخص نفسه وعلى المال ذاته في نفس المدة (Al-Bathriq et al., 1968). وقد عرّفه بعض المختصين بأنه فرض الضريبة ذاتها، أو ضريبة من النوع نفسه، أكثر من مرة على الممول نفسه، ولذات الوعاء الضريبي، وللفترة الزمنية نفسها (Khalaf, 2008).

استناداً إلى التعريفات السابقة، يمكننا استنتاج الشروط التالية لتحقيق الازدواج الضريبي:

أ- يجب أن يكون المكلف واحداً، وهو دافع الضريبة، حيث يتطلب تحقيق الازدواج الضريبي أن يقوم دافع الضريبة نفسه بدفعها أكثر من مرة. هذا الشرط واضح ولا يثير أي إشكال عندما يكون المكلف شخصاً طبيعياً. ومع ذلك، في حالة المكلف كياناً معنوياً، قد يثير الأمر اختلافاً في الرؤية الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالأرباح التي تحققها الشركات المساهمة، التي تُعتبر شركات أموال وتتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية المساهمين فيها، وبالتالي، فإن المساهم يتحمل ضريبة على العوائد التي يحصل عليها بعد توزيعها من قبل الشركة. كما أن الشركة التي يساهم فيها تدفع ضريبة على الأرباح التي حققتها. وبالتالي، يتم فرض الضريبة على الأرباح مرتين: الأولى عندما يدفع المساهم الضريبة مباشرة من حصته في الأرباح بعد استلامها، والثانية عندما تتحمل الشركة الضريبة على أرباحها، مما يعني أن الشخص يخضع لضرائب متعددة من نفس النوع في الوقت ذاته.

ب- يحدث الازدواج الضريبي عندما يتم فرض الضريبة على نفس الوعاء الضريبي أكثر من مرة. ويجب أن تكون وحدة الوعاء الضريبي مرتبطة بالواقعة التي تستدعي فرض الضريبة عليها، على سبيل المثال، يقوم مالك الأرض الزراعية بدفع ضريبة نتيجة ملكيته لها، بالإضافة إلى دفع ضريبة على استخدامها. وهذا لا يعتبر ازدواجاً ضريبياً، نظراً لاختلاف الواقعتين اللتين تم فرض الضريبة بناءً عليهما (Khalaf, 2008). كما أن وحدة الوعاء الضريبي تعني أن المال يمكن أن يخضع للضريبة بشكل متكرر، مما يعني أن الوعاء الضريبي قد يخضع لأكثر من ضريبة في نفس الوقت (Al-Badrani, 2010).

ج- وحدة المدة الزمنية: تعني أن تكون الفترة التي يتم دفع الضرائب عنها موحدة. ومن المهم الإشارة إلى أن الازدواج الضريبي يحدث عندما تُفرض الضريبة أكثر من مرة خلال الفترة الزمنية المحددة، والتي تكون عادةً سنة واحدة. ويتحقق الازدواج الضريبي عندما يخضع المكلف في السنة المالية ذاتها لأكثر من ضريبة من نفس النوع (AI- Badrani, 2010).

د- تعدد سلطات فرض الضريبة يُعتبر شرطاً أساسياً لحدوث الازدواج الضريبي، كما هو الحال في الازدواج الضريبي الدولي. وقد يحدث هذا أيضاً داخل الدولة الواحدة إذا كانت هناك سلطة اتحادية وسلطة إقليمية، حيث يحق لكلاهما فرض الضرائب وجمعها.

يقسم الازدواج الضريبي من حيث نطاقه إلى:

أولاً: الازدواج الضريبي الداخلي

يتحقق هذا النوع من الازدواج، عندما تقوم السلطات المالية في الدولة الواحدة بفرض أكثر من ضريبة على المال ذاته لنفس الشخص في وقت واحد، الازدواج الضريبي الداخلي ينشأ نتيجة لتعدد السلطات المسؤولة عن فرض الضرائب، مثل السلطات المركزية والمحلية في الدولة الفيدرالية (Al-Badrani, 2010). كما يحدث هذا الازدواج عندما تتوفر جميع شروطه داخل الحدود الإقليمية للدولة، حيث يتم تطبيق نفس القانون الضريبي على وعاء واحد يعود لنفس المكلف خلال نفس الفترة الزمنية. وغالباً ما يحدث ذلك في الدول الاتحادية، حيث تفرض السلطة المركزية ضريبة، وتقوم السلطة المحلية بفرض نفس الضريبة على نفس المال الذي يعود لنفس المكلف (Mohamed, 2000).

ثانياً: الازدواج الضريبي الدولي

يحدث هذا النوع من الازدواج الضريبي نتيجة لما تتمتع به الدول من سيادة وحق في وضع قوانينها الضريبية بما يتناسب مع احتياجاتها، دون الأخذ بعين الاعتبار ما قد ينجم عن ذلك من تعارض مع التشريعات الضريبية للدول الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدول لا تتبع أنظمة أو مبادئ مالية أو قواعد ضريبية موحدة (Al-Rawi, 2007). ويتحقق

هذا الازدواج عندما تفرض دولتان أو أكثر نفس الضريبة أو ضرائب متشابهة على نفس المادة ونفس الشخص (Atiyah, 2005).

يتحقق الازدواج الضريبي الدولي عندما تقوم الدول بتطبيق تشريعات ضريبية متنوعة وممارسة حقوقها السيادية في فرض الضرائب، مما يتجاوز حدود إقليمها. ويعكس ذلك حق كل دولة في وضع نظامها الضريبي وفقاً لاحتياجاتها، مما قد يؤدي إلى زيادة العبء الضريبي وتقليص المزايا المالية التي تسعى الدول لتحقيقها، وبالتالي يؤثر سلباً على حركة الاستثمار الأجنبي. حيث تعتمد كل دولة معايير مختلفة، فبعضها يعتمد على معيار التبعية السياسية، بينما يعتمد آخرون على معيار التبعية الاقتصادية أو الاجتماعية. وهذا يؤثر بشكل مباشر على الاستثمارات، حيث تتردد الشركات عن العمل عندما تدرك أن جزءاً كبيراً من أرباحها سيُخصم كضرائب من قبل عدة سلطات مالية. ويظهر الازدواج الضريبي الدولي نتيجة لتوسع التجارة الدولية والتداخل الواضح بين الدول، مما يؤدي إلى خضوع الأفراد للضرائب في الدول التي يمارسون فيها أنشطتهم الاقتصادية، مما يتعارض مع مصالح الدول. ويمكن اعتبار اختلاف المعايير الضريبية بين الدول سبباً رئيسياً في حدوث الازدواج الضريبي، بالإضافة إلى غياب الاتفاقيات الثنائية التي تنظم مسائل الخضوع للضرائب بين الدول المختلفة (Al-Badrani, 2010). يمكن أن يحدث الازدواج الضريبي الدولي نتيجة لاختلاف الأنظمة الضريبية بين الدول. حيث يمكن فرض الضريبة على الدخل من قبل الدولة التي يقيم فيها الفرد، وكذلك من قبل دولته الأصلية باعتباره أحد رعاياها، مما يؤدي إلى فرض الضريبة على نفس الدخل ونفس الشخص في نفس الفترة.

يقسم الازدواج الضريبي من حيث الاعتراف به إلى:

1- الازدواج الضريبي المقصود: - يمكن أن تُفرض ضريبة الدخل أكثر من مرة، حيث يتم فرضها أولاً على الدخل وفقاً لمصدره وبنسبة محددة، ثم تُفرض مرة أخرى على إجمالي الدخل بنفس النسبة أو بنسب مختلفة. هذا يُعتبر ازدواجاً ضريبياً، حيث تُفرض نفس الضريبة على نفس الوعاء (الدخل) وعلى نفس الممول وفي نفس الفترة. عادةً ما يكون الازدواج الضريبي المحلي مقصوداً، بينما الازدواج الضريبي الدولي غالباً ما يحدث نتيجة ضعف التنسيق بين الدول، مما يؤدي إلى هذا النوع من الازدواج الضريبي (Khalaf, 2010)، وأن المشرع عندما يقصده يهدف إلى تحقيق أغراض عدة تتمثل هذه الأغراض بالحصول على زيادة في الإيرادات لصالح الخزينة والحد من ارتفاع الدخل وزيادة موارد الهيئات المحلية وتصحيح النظام الضريبي والعلاقات الاقتصادية الواسعة وإخفاء سعر رفع الضريبة، (Abdullah, 2010).

ومن أمثلة الازدواج الضريبي الداخلي المقصود ما ورد في قانون ضريبة العقار العراقي رقم (13) لسنة (1959) المعدل، حيث لجأ المشرع العراقي إلى استحداث ضريبة إضافية تصاعدية بالإضافة إلى الضريبة الأساسية التي فرضت بنسبة ثابتة تقدر ب (10%) من الإيراد السنوي للعقار كما جاءت بها المادة (2).

ويلاحظ أن المشرع قد أستقر على هذا النص بالرغم من التعديلات المتعاقبة على هذا القانون، وهو لا يزال مطبق إلى الوقت الحاضر، ويرى بعض القانونيين أن اعتناق المشرع هذا الأسلوب هو لتحقيق العدالة في تحمل الافراد للأعباء الضريبية، لأن الضريبة وفقاً لهذا المنطق يتم توزيعها بحسب القدرة التكليفية للمكلفين، حيث تزداد تصاعدياً طبقاً لزيادة دخول و ثروات المكلفين (Braim, 2016).

2- الأزواج الضريبي غير المقصود:- يُشير الأزواج الضريبي غير المتعمد إلى الحالة التي لا يقصدها المشرع الضريبي، والتي تنشأ نتيجة عدم تناغم مكونات النظام الضريبي داخل الدولة أو بين أنظمة ضريبية لدول متعددة (Al-Janabi, 2007). يحدث هذا النوع من الأزواج عندما تمارس هيئات مختلفة سلطاتها في فرض الضرائب على نفس الإقليم، كما هو الحال في الدول الاتحادية حيث تفرض الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات نفس الضريبة على نفس المال. ويظهر ذلك أيضاً عندما تفرض الحكومة المركزية والهيئات المحلية نفس الضريبة على مادة معينة (Al-Bathriq et al., 1968).

ثالثاً: عدم استقرار النظام الضريبي

إن إقامة المشروعات الاستثمارية وتنفيذه يحتاج إلى مدة زمنية في البلد المضيف، في بعض الأحيان تصل إلى عشرات السنين كما في عقود الطاقة وغيرها من العقود الاستثمار، لذا، يشعر المستثمر الأجنبي بالقلق من احتمال تغيير المراكز القانونية للأطراف المعنية في العقد خلال فترة تنفيذ المشروع الاستثماري، وذلك بسبب إمكانية تعديل أو إلغاء التشريعات الوطنية التي تنظم هذه العلاقة. هذا القلق ينشأ لأن المستثمر قد يجد نفسه في وضع اقتصادي مختلف عما كان يتوقعه عند بداية التعاقد، مثل زيادة نسبة الضرائب أو فرض أنواع جديدة من الضرائب والرسوم على المشروع الاستثماري وغيرها من التغييرات. فعدم الاستقرار في مجال النظام الضريبي يهدم مبدأ مألوفاً من مبادئ فرض الضريبة ألا وهو: مبدأ اليقين ومفاده يجب أن تكون الضريبة واضحة ومحددة للممول بشكل يقيني، دون أي غموض أو لبس، مع عدم وجود تعديلات أو مفاجآت مستقبلية، فكثرة التعديلات على النظم الضريبية وإن لم تتعلق بالضمانات والحوافز القانونية تعد من الأمور غير المرغوب فيها، بحيث تجعل من المستثمرين والممولين أن يلاحقوا كل التعديلات وأن يتفهموها مما يدفعهم إلى التهرب منها (Mabruk, 2013). بناءً على ذلك، فإن ما يعزز ثقة المستثمر الأجنبي في الاستثمار خارج بلاده هو معرفته بأن التشريعات الوطنية السارية عند توقيع العقد ستظل هي التي تنظم نشاطه الاستثماري طوال مدة العقد. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال ضمان عدم تطبيق أي تشريعات جديدة قد تضر بمركزه الاقتصادي، وهو ما يعرف بشرط الثبات التشريعي، شرط الثبات التشريعي (Stabilization Clause) هو شرط تعاقدية يتم التوافق عليه بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة. بموجب هذا الشرط، يتفق الطرفان على عدم تطبيق أي تعديلات تشريعية لاحقة تؤثر على العلاقة التعاقدية بينهما، أو على تعويض المستثمر الأجنبي في حال التزامه بهذا التعديل وتعرضه لأضرار اقتصادية نتيجة لذلك (Delaume, 1983).

وقد تكون هذه الشروط بنوعين تعاقدية (اتفاقية) أو تشريعية. ويقصد بالشروط التعاقدية أو الاتفاقية (Contractual Stabilization clauses) تُعتبر هذه الشروط جزءاً من بنود أو شروط العقد الدولي نفسه، حيث تحدد بوضوح القانون الذي يُطبق على العقد في حالة حدوث نزاع، وهو القانون الساري بأحكامه وقواعده في وقت إبرام العقد، مع استبعاد أي تعديلات قد تطرأ عليه (Al-Ma'mouri, 2009). ومن الأمثلة على هذه الشروط، يمكن الإشارة إلى نص المادة (15) من الاتفاق والعقد المبرم بين دولة الكاميرون وإحدى شركات البحث عن البترول واستغلاله: "لا يمكن ان تطبق على الشركة، بدون موافقتها المسبقة التعديلات التي تطرأ على أحكام النصوص المذكورة فيما بعد خلال مدة) الاستحقاق (أي مدة الامتياز المتفق عليها)". وكذلك جاء في أحد العقود المبرمة عام 1978 بين تونس وأحدى شركات البترول الأمريكية أنه يكون واجب التطبيق على العقد "القانون التونسي الساري في تاريخ توقيع العقد الحالي، ويفصل المحكومين في النزاع على أساس العدالة والقانون التونسي واجب التطبيق في تاريخ الاتفاق الحالي" (Ashoush & Abu Bakr, 1990).

رابعاً: التمييز في فرض الضرائب

تمتلك الدولة، كما أوضحنا سابقاً، الحق الأساسي في فرض الضرائب بمختلف أنواعها وبالطرق التي تراها مناسبة على المواطنين والأجانب، وكذلك على رؤوس أموالهم وعوائلهم. ويحق لها أيضاً فرض ضرائب عامة وموحدة على الأجانب تكون أعلى من تلك المفروضة على المواطنين دون أن تتحمل أي مسؤولية دولية نتيجة لذلك.

على الرغم من مشروعية التمييز في فرض الضريبة بين الأجانب والوطنيين من الناحية القانونية، إلا أنه قد يعوق تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة المضيفة للاستثمار التي تبنت في تشريعاتها الضريبة مثل هذا التمييز. وذلك لخشية المستثمر الأجنبي من تحمل أعباء مالية كبيرة نتيجة فرض تلك الضرائب، وبالتالي تؤدي إلى هروب المستثمر الأجنبي والبحث عن دول أخرى لا تميز في تشريعاتها الضريبة بين الوطنيين والأجانب (Kazem & Ismail, 2021).

والتمييز في فرض الضرائب قد يمارس بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فيكون مباشراً عندما تلجأ الدولة المضيفة للاستثمار بنفس الواقعة المنشئة للاستثمار بفرض نسبة أكثر على الأجنبي مما مفروض على المستثمر الوطني ويكون بطريقة غير مباشرة عندما تفرض ضريبة لا يتمتع فيها الأجنبي بالإعفاءات المقررة والواردة للمستثمر الوطني مراعاة للأعباء العائلية أو كحد أدنى لازم للمعيشة.

وكذلك يمكن أن يتحقق التمييز بطريقة غير مباشرة عندما تفرض الدولة المضيفة للاستثمار أعباء ضريبة باهضة على مجال معين من الاستثمار وهي تعلم أن هذا المجال يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة تفوق قدرات المستثمرين الوطنيين وبالتالي فالتمييز في هذه الحالة غير ظاهر للعيان ولم يشر إليه بنص، بل هي عامة وموحدة لجميع المستثمرين، إلا أنه في الواقع تمييز مستتر، فالدولة المضيفة تعلم إمكانات مواطنيها المادية ومجالات الاستثمار التي تناسب قدراتهم المالية (Mabruk, 2013).

ومن هنا نرى بان التمييز في فرض الضرائب يؤدي إلى نتائج سلبية على الاستثمار الأجنبي كما يعتبر من العوامل الطاردة للاستثمار. وعلى الدول الراغبة في جذب رؤوس الأموال الأجنبية أن تسعى إلى المساواة في فرض الضريبة، سواء كان عن طريق توفير الضمانات التشريعية الكفيلة بإعادة الثقة للمستثمرين الأجانب، أو عن طريق إبرام الاتفاقيات الدولية (الثنائية أو متعددة الاطراف) الخاصة بتشجيع وحماية الاستثمار أو عن طريق بنود العقد ذاته. (Braim, 2016).

أما على مستوى التشريعات الداخلية فنلاحظ أن أغلب التشريعات الحديثة قد نصت على مبدى المساواة في معاملة المستثمرين، حيث نص قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006 على أنه: "يتمتع المستثمر العراقي والاجنبي بجميع المزايا والتسهيلات والضمانات...".

المنافسة غير المشروعة وانتهاك الملكية الفكرية

المنافسة غير المشروعة

الأصل أن المنافسة عمل مشروع، وحق يحميه القانون. يُنسب إليه الفضل في ازدهار المشروعات التجارية والصناعية وتقدمها، كما يُعزى له الفضل في الاكتشاف والتطور والإبداع. فالمنافسة تمتلك قدرة خلاقة تدفع نحو الابتكار وتحفز على الإنتاج والإبداع (Al-Syafie, 2021). ومع ذلك، قد تتجاوز المنافسة كعمل مشروع حدودها الطبيعية، لتتحول إلى ممارسات غير مشروعة، عندما يلجأ البعض إلى وسائل تتعارض مع أعراف وعادات التجارة وتتناهى مع الشرف المهني، وهذا ما يسمى بالمنافسة الغير مشروعة، حيث يؤدي هذا النوع من المنافسة إلى عكوف المستثمر الأجنبي عن استثمار أمواله في البلد الذي لا يعالج هذا النوع من المنافسة، وذلك لأن المستثمر الأجنبي يخشى على ملكيته الفكرية من المنافسة الغير المشروعة التي قد يتعرض عليها في البلد المضيف فلذلك تعتبر المنافسة الغير مشروعة معوقاً هاماً من معوقات الاستثمار، وهنا يجب أن نعرف المنافسة الغير مشروعة حيث يقصد بها "استخدام الشخص لطرق ورسائل منافية للقانون والعادات المحمية الجارية في التجارة والصناعة، أو مخالفة للشرف والأمانة والاستقامة التجارية تجاه تاجر آخر بهدف الاضرار به" (Hamad, 2009)، تختلف المنافسة الممنوعة عن المنافسة غير المشروعة. فالمنافسة الممنوعة، وفقاً لأحد الاتجاهات الفقهية، هي تلك التي تتطلب حظر ممارسة نشاط معين بناءً على نص قانوني صريح أو ضمني، وذلك نتيجة اتفاق بين الأطراف المتعاقدة. وبالتالي، لا تُعتبر المنافسة الممنوعة مثل الاتجار بالأسلحة والمخدرات والأدوية، في حال عدم وجود تصريح قانوني، من قبيل المنافسة غير المشروعة التي تعتمد على استخدام أساليب وأعمال غير سليمة للتأثير على العملاء.

اهتمت القوانين التجارية السابقة في العراق، مثل قانون التجارة رقم (60) لسنة 1943 (الملغى) وقانون التجارة رقم (149) لسنة 1970 (الملغى)، بمسألة المنافسة غير المشروعة. بينما لم يتناول قانون التجارة الحالي رقم (30) لسنة 1984 تنظيم هذه المنافسة، حيث ترك الأمر لتنظيمه وفقاً لأحكام القانون المدني وبعض الأحكام الخاصة المتعلقة بأعمال

المنافسة غير المشروعة، مثل قانون براءات الاختراع والنماذج الصناعية والمعلومات غير المفصح عنها والدوائر المتكاملة والأصناف النباتية رقم (65) لسنة 1970 المعدل، بالإضافة إلى قانون العلامات والبيانات التجارية رقم (21) لسنة 1957 المعدل (Ajlil, 2012).

ومع ذلك، قام المشرع العراقي بتصحيح النقص الموجود في قانون التجارة رقم (30) لسنة 1984 من خلال إصدار قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم (14) لسنة 2010. حيث تنص المادة (2) من هذا القانون على ما يلي: "يهدف هذا القانون إلى تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة بالمجتمع التي يقوم بها المستثمرون أو المنتجون أو المسوقون أو غيرهم في جميع النشاطات الاقتصادية"، تنص المادة (11) من هذا القانون على حظر أي ممارسات أو اتفاقيات، سواء كانت كتابية أو شفوية، التي تؤدي إلى الإخلال بالمنافسة والاحتكار. ومع ذلك، لم يتطرق القانون إلى مسألة المنافسة غير المشروعة بين التجار أو الشركات، أو إلى إحداث الفوضى في السوق التجارية. كما أنه لم يولي اهتماماً كافياً للقطاعين الصناعي والتجاري في العراق (Qasir, 2010). كما ولم ينص هذا القانون على أعمال الاعتداء على ملكية المستثمر الصناعية كتقليد الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية (Al-Shammari, 2016).

انتهاك حقوق الملكية الفكرية

أصبحت الملكية الفكرية من أبرز ما تقدمه الدول الكبرى في هذا القرن، حيث تُعتبر أداة حيوية للتنمية وجزءاً أساسياً من السياسات الاقتصادية لهذه الدول، نظراً لارتباطها الوثيق بالاستثمارات الأجنبية، تجلت ملامح هذه الحقوق في القرن التاسع عشر على خلفية الثورة الصناعية، ثم تطورت وتأسست كيانها واستقر نظامها، حتى أصبحت من أبرز سمات العصر التكنولوجي، والتي أدت بدورها إلى التقدم العلمي والتكنولوجي، وحدوث تغيرات اقتصادية هائلة على النظام العالمي، من حيث تدفق الانتاج وحجم الصادرات والواردات بين الدول (Abd Rahim, 2009). تعرف الملكية الفكرية بأنها السلطة التي يمنحها القانون للفرد على جميع نتائج فكره وإبداعه، مما يتيح له الاستفادة المالية من هذه الأفكار لفترة زمنية محددة قانونياً، دون أي نزاع أو اعتراض من الآخرين (Al-Kaswani, 1998).

وتعتبر حماية حقوق الملكية الفكرية من أولى أولويات المستثمرين الأجانب والدول النامية المصدرة للاستثمارات يمكننا أن نلاحظ أن من بين المبادئ الجديدة التي نتجت عن جولة أوروغواي هو تعزيز مستوى الحماية الممنوحة لما يُعرف بحقوق الملكية الفكرية، مقارنةً بما كانت تتمتع به سابقاً وفقاً للقواعد التي أُسست عام 1967 عند إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO). فقد أُضيفت قواعد جديدة لهذه الحماية ضمن اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، مما أدى إلى توسيع نطاق الحماية وزيادة مدة سريانها، بالإضافة إلى إلزام الدول الموقعة على الاتفاقية بإدراج القواعد الجديدة في تشريعاتها الوطنية وفرض عقوبات على المخالفين، ومن ضمن هذه الاتفاقيات التي نالت ترحيباً واسعاً لدى المستثمرين الأجانب والشركات المتعددة الجنسيات هي اتفاقية (TRIPS) المتصلة بالتجارة؛ وذلك لأنها وضعت

حماية فعالة وقوية لحقوق الملكية الفكرية بحيث تلزم الدول جميع الدول الأعضاء لا سيما الدول النامية (Mohamedin, 2005).

تنقسم هذه الحقوق إلى نوعين رئيسيين: النوع الأول هو الحقوق غير القابلة للاستثمار التجاري والصناعي، والتي تشمل الملكية الأدبية والفنية والعلمية، مثل حق المؤلف والحقوق المجاورة. أما النوع الثاني فهو الحقوق القابلة للاستثمار التجاري والصناعي، المعروفة بالملكية الصناعية والتجارية، والتي تتضمن براءة الاختراع، والعلامة التجارية، والرسوم والنماذج الصناعية، بالإضافة إلى الاسم التجاري والعنوان التجاري (Al-Kaswani, 1988)؛ يعتبر هذا النوع الثاني محور اهتمامنا في هذه الدراسة نظراً لارتباطه الوثيق بالاستثمار الأجنبي. فقد أصبحت الملكية الفكرية موضوعاً يكتسب أهمية متزايدة في العلاقات التجارية والصناعية بين الدول، كما أن لها تأثيراً اقتصادياً وتقنياً كبيراً. وهذا ما دفع إلى التفكير في إيجاد وسائل لتوفير الحماية القانونية لها، مثل براءات الاختراع وغيرها (Murad, 2002). إن حماية الاختراعات والعلامات التجارية وأي نشاط إبداعي تعزز من تشجيع وتحفيز أصحاب حقوق الملكية الفكرية، مثل المخترعين والمصممين، على الابتكار والإبداع كما يؤدي أن المستثمر الأجنبي يتكبد الكثير من النفقات المالية ويبدل الكثير من الجهد والوقت من أجل الحصول على شهرة فائقة لعلامته التجارية أو اسمه التجاري أو نموذج الصناعات وإمكانية تسويقه وانتشاره بين المستهلكين؛ فمن البديهي يسعى المستثمر الأجنبي للبحث عن بيئة دولة مضيضة تضمن له هذه الملكية واحتكارها لنفسه. لذا، فإن جذب الاستثمار الأجنبي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة لا يعتمد فقط على قانون الاستثمار، بل يتطلب وجود تشريعات إضافية، خاصة تلك المتعلقة بالملكية الصناعية. هذا يساهم في خلق بيئة استثمارية ملائمة من خلال توفير ضمانات قانونية، مما يعزز الثقة المتبادلة بين الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي. وبالتالي، سيساعد ذلك في إيجاد السبل المناسبة لحماية حقوق ومصالح الطرفين.

تعتبر الملكية الفكرية من العناصر الأساسية التي يمتلكها المستثمر الأجنبي عند تأسيس مشروعه الاستثماري. فهي تعد ضرورة لممارسة النشاط الاستثماري، وتلعب دوراً مؤثراً في قرار المستثمر الأجنبي بشأن الاستثمار، حيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالملكية العقارية للمشروع الذي يقيمه في الدولة المضيفة، وعليه وفي إطار الحماية القانونية المكروسة بصفة عامة لحماية أموال المستثمر الأجنبي، حظيت الملكية الفكرية المتمثلة بالملكية الصناعية للحماية تحت ضغط من المستثمر الأجنبي ودولته (Nawara, 2013).

وعلى ذلك فإن أي قصور في التشريعات الضامنة في الدولة المضيفة لهذا النوع من الملكية تؤدي إلى احجام المستثمر الأجنبي عن المخاطرة بمشروعه الاستثماري ويعتبر معوقاً للاستثمارات الأجنبية، ونرى أن غالبية الدول المهتمة في جذب المستثمرين الأجانب قد أصدرت قوانين حديثة تكفلت بضمان هذا النوع من الملكية ومن هذه الدول مصر حيث أصدرت قانون حماية الملكية الفكرية. وكذلك السعودية فقدت اهتمامت بحماية الملكية الفكرية وذلك بإصدارها الكثير من القوانين المستحدثة التي تعالج مستجدات العصر في هذا المجال كنظام المطبوعات والنشر لعام 1981، ونظام العلامات التجارية لعام (1983)، ونظام براءات الاختراع لعام (1988) ونظام حماية حقوق المؤلف لعام 1989 كما قامت

بتعديل نظام العلامات التجارية في عام (2002)، وإصدار نظام جديد لحماية حقوق المؤلف وإصدار قانون تشريع جامع للعناصر المتبقية من الملكية الصناعية.

لم يجمع القانون العراقي في جميع تشريعاته قوانين الملكية الفكرية في قانون موحد، بل إن معظم القوانين المعمول بها تعود إلى فترات سابقة وتفتقر إلى المعايير الدولية والحد الأدنى المنصوص عليه في اتفاقية تريبس. وقد تم إعداد مشروع قانون جديد للملكية الفكرية في العراق يتماشى مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، ولكن التركيبة الدقيقة لهذا التشريع والتشريعات المتصلة لا تزال قيد التحديد. والجدير بالذكر أن العراق ليس عضواً في هذه الاتفاقية لحد الآن، حيث يسعى العراق بتعديل تشريعاته وجعلها مواكبة مع الاتفاقيات التي أقرتها هذه المنظمة، ولا سيما وأن هذه الاتفاقية بالذات لا تجيز للدول التحفظ على أي بند من بنودها، وهي قانون العلامات والبيانات التجارية رقم (21) لسنة 1957، وقانون حماية حقوق المؤلف العراقي رقم (3) لسنة (1971)، وقانون براءة الاختراع والنماذج الصناعية العراقي رقم (65) لسنة (1970) وخلق مجموعة الملكية الفكرية العراقية من قواعد قانونية للرسم الصناعي (Qasir, 2010).

المحور الثاني: آلية معالجة المعوقات المالية للاستثمار الأجنبي في العراق

منح الحوافز الضريبية

سنتناول في هذا النقطة انواع الحوافز الضريبية. وذلك بشيء من التفصيل وكما يلي:-

أولاً - نظام الإعفاءات الضريبية

استثناءً من مبدأ عمومية الضريبة، تقرر الدول إعفاء بعض الدخول أو الإيرادات من الضريبة تحقيقاً لأهداف معينة من بينها جذب الاستثمارات إلى اقاليمها. ويقصد بالإعفاء الضريبي أسلوب تنتهجه الدولة تتنازل فيه عن حقها في تحصيل الضريبة وذلك لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالشكل الذي يعود بالنهاية بالنفع العام على الدولة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والتنمية وذلك بزيادة وتشجيع الاستثمار التي تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وزيادة الانتاج المشروعات الاستثمارية (Ahmed, 1971).

كما يمكن تعريف الإعفاء الضريبي بأنه تعطيل ضريبة ما كلياً أو جزءاً على نشاط استثماري معين مما يزيد من معدل ربحية الاستثمار في هذا النشاط فتتجذب رؤوس الأموال اليه. وقد يكون الإعفاء الضريبي طول مدة تشغيل المشروع أو لفترة محددة كالسنوات الخمس الأولى من بدء انتاج المشروع (Al-Walid, 2002). بعبارة أخرى أن الإعفاء الضريبي هو استبعاد نشاط معين من الخضوع للضريبة بصورة كلية أو جزئية ولمدة قد تكون طوال حياة المشروع الاستثماري وذلك بالنسبة للمشروعات التي ترتفع تكاليفها الاستثمارية أو ذات العائد المنخفض أو كليهما وقد تكون محددة

تتراوح بين حدين وذلك بالنسبة لمشاريع معينة كالمشاريع الناشئة التي يرغب المشرع في تشجيعها واقامتها وزيادة ربحيتها عن طريق اعفائها من الضريبة لغاية اكتسابها الخبرة واستطاعتها ديمومة نشاطها. وأن فترة الإعفاء الضريبي ترتبط بعدد من العوامل منها حجم المشروع والموقع الجغرافي وأهمية المشروع الاقتصادية ومجال الاستثمار (Ahmed, 1971).

تقدم تركيا إعفاءات للجهات التي تزاوّل أنشطة البحث والتطوير. أما في ماليزيا، فقد حصلت الشركات التي تتمتع بوضع رائد (Pioneer status) على إعفاء جزئي، حيث يتم إعفاء 30% من دخلها من الضرائب

(Al-Adlabi, 2020). كما تستخدمه دول أخرى لتوزيع الاستثمارات بين المناطق المختلفة بحيث تحقق التوازن الإقليمي في توزيع المشاريع الاستثمارية، وذلك من خلال منح المشاريع الاستثمارية التي تقام في المناطق الأقل نمواً إعفاءً ضريبياً لمدة أطول من المشروعات التي تقام في المناطق الأكثر نمو، كالإعفاء الممنوح مدة خمس سنوات للاستثمارات المقامة في بعض المناطق النامية (Sarawak، Sabah) في ماليزيا (Al-Adlabi, 2020).

وهنا تبرز ضرورة صياغة الإعفاءات الضريبية بصياغة قانونية محكمة وواضحة، بحيث تضمن تحقيق الهدف الرئيسي منها وهو خلق بيئة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال. إذ يجب أن تكون هذه الصياغة دقيقة ومتوازنة لضمان استغلال هذه الإعفاءات في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الحيوية التي تحتاج إلى تنمية، مع مراعاة عدم السماح باستخدام هذه الإعفاءات كوسيلة للتهرب الضريبي أو فتح باب للفساد الذي يمكن أن تستغله بعض شركات الاستثمار بشكل يضر بالاقتصاد الوطني. ومن المهم أن تتضمن هذه الصياغة آليات رقابية صارمة لضمان تحقيق التوازن بين تشجيع الاستثمار من جهة، والحفاظ على موارد الدولة وإيراداتها من جهة أخرى، وبالتالي تجنب حرمان الخزينة العامة من إيرادات هي في أمس الحاجة إليها لدعم التنمية المستدامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثانياً - تجنب الازدواج الضريبي

سبق أن عرفنا الازدواج الضريبي بأنه فرض الضريبة ذاتها أو ضريبة من النوع نفسه أكثر من مرة على نفس الشخص بالنسبة للمال نفسه عن نفس المدة، وقد اقترح الفقهاء أساليب لتفادي الازدواج الضريبي وتنقسم هذه الأساليب إلى قسمين هي أساليب تفادي الازدواج الضريبي الداخلي وأساليب تفادي الازدواج الدولي.

١ - أساليب تجنب الازدواج الضريبي الداخلي (Ben Shaouan, 2022).

تتبع الدول في سبيل تفادي الازدواج الداخلي أحد الأساليب الآتية:-

أ- خصم الإيراد من الإيراد يتم وفقاً لهذا الأسلوب، حيث يتم خصم الإيراد الذي خضع للضريبة الأولى من إجمالي الإيراد الذي تخضع له الضريبة الثانية.

ب- خصم الضريبة من ضريبة: يتضمن هذا الأسلوب خصم المبلغ الذي يتحمله المكلف نتيجة فرض الضريبة الأولى من المبلغ الذي دفعه للإدارة المالية نتيجة فرض الضريبة الثانية. ولتجنب الازدواج الضريبي بشكل كامل، يجب أن يكون سعر الضريبتين متساويًا، حيث إنه في حال اختلاف سعر الضريبتين، فإن أسلوب خصم الضريبة من الضريبة لن يمنع حدوث الازدواج الضريبي إلا بشكل جزئي.

ج- خصم الضريبة من الإيراد: ينص هذا الأسلوب على خصم قيمة الضريبة المدفوعة مسبقًا إلى الإدارة المالية من إجمالي الوعاء الخاضع للضريبة الثانية. ويعتبر هذا الأسلوب وسيلة لتخفيف الأعباء الضريبية الناتجة عن الازدواج الضريبي، حيث إنه لا يقضي على الازدواج الضريبي بشكل كامل، بل يساهم في تقليل حدته.

٢ - أساليب تفادي الازدواج الضريبي الدولي

تتبع الدول في سبيل تفادي الازدواج الضريبي الدولي أحد الأسلوبين الآتيين:

1- اتخاذ اجراءات من جانب واحد

يمكن أن يتخذ المشرع في الدولة المضيفة للاستثمار الاجراءات الكفيلة بعدم تحقق الازدواج الضريبي بغض النظر عما تقرره الدول الاخرى في هذا الصدد أي دون أن يرتبط بمعاهدة دولية، ينص القانون بشكل واضح على ضرورة اتباع أحد الأساليب التي تم توضيحها في سياق تجنب الازدواج الضريبي الداخلي يمكن خصم الإيرادات التي تم فرض ضريبة عليها في الخارج من الإيرادات الخاضعة للضريبة في الوطن، أو يمكن خصم الضريبة الأجنبية من الضريبة الوطنية، أو خصم الضريبة المدفوعة في الخارج من الإيرادات الخاضعة للضريبة الوطنية (Issam, 1982). على الرغم من أن هذا الإجراء قد يتسبب في فقدان الدولة المضيفة لمبالغ كبيرة من الإيرادات، إلا أنه يُعتبر أيضاً عاملاً مغرياً لجذب رؤوس الأموال الأجنبية واستثمارها في مشاريع التنمية، مما يساهم في تعويض الخسائر في الإيرادات (Ben Shaouan, 2022).

2- الاتفاقيات الدولية

يعد أسلوب الاتفاقيات الدولية هو الأسلوب الأكثر شيوعاً وواقعية. والاتفاقية الدولية هي اتفاق بين طرفين يسعى كل منهما إلى تجنب الازدواج الضريبي الدولي قبل وقوعه عن طريق منع أسبابه ويكون ذلك بالاتفاق على معايير التي من شأن الاختلاف فيها أن يوقع هذا الازدواج. أي أن هذه الاتفاقيات الدولية تُعنى أساساً بتحديد اختصاص كل دولة متعاقدة بفرض انواع من الضرائب دون بعض الانواع الاخرى، أو أن تقر الحق لكل من الدولتين في فرض ما تفرضه من ضرائب على أن يتفقا على طريقة توزيع الاعباء أو خصم بعض المبالغ حتى يتجنبنا الازدواج الضريبي (Jadi, 1992).

وعادة ما تأخذ الاتفاقيات الدولية لتجنب الازدواج الضريبي بأحد الأساليب الآتية :-

1- اعفاء الإيراد من الضريبة في احدى الدولتين المتعاقدتين

أي يُمنح الحق في فرض الضريبة فقط للدولة التي ينشأ فيها الإيراد تأسيساً على مبدأ التبعية الاقتصادية.

وعلى ذلك فالبلد الذي يتحقق فيه الإيراد وحده الولاية في فرض الضريبة على ذلك الإيراد فاذا كان لشخص ما أوجه نشاط في عدة دول وخضع للضريبة في كل دولة يمارس نشاطه فيها فإن هذا الأسلوب يؤدي إلى تجنب الازدواج الضريبي نهائياً حيث يخضع الإيراد في البلد الذي تولد فيه الإيراد ويمتنع البلد الآخر من اخضاع ذات الإيراد لضريبة أخرى (Jamjoum, 1994).

2- خصم الضريبة الاجنبية

يفترض هذا النظام أن المستثمر الأجنبي قد سدد الضريبة على الأرباح التي حققها في الدولة المضيفة للاستثمار، وبالتالي يتم خصم تلك الضريبة من الضريبة الوطنية التي تفرضها الدولة المصدرة للاستثمار.

ثالثاً - نظام ترحيل الخسائر

يعتبر نظام ترحيل الخسائر من الحوافز المهمة ويتجلى تأثيرها للمشاريع الاستثمارية التي تواجه ظروف خاصة خارج إرادته والتي تؤدي بالمشروع إلى الخسارة بدلاً من الربح، حيث يتم ذلك وفق هذا النظام بالسماح للمشروعات الخاسرة بترحيل خسائرها، لمساعدتها على الخروج من كبوتها، وعادة تكون عملية ترحيل الخسائر بثلاث طرق، الطريقة الأولى: ترحيل الخسائر إلى الأمام (loss carry forward) لتعويض المشروع عن خسائره، سواء تم هذا الترحيل بشكل مطلق إلى أن تستنفذ الخسائر بشكل كامل، أو لمدة معينة لا يسمح بعدها بالترحيل، الطريقة الثانية: ترحيل الخسائر إلى الخلف (loss carry back): يتم في هذه الحالة ترحيل الخسائر التي يتعرض لها المشروع الاستثماري في سنة معينة، بحيث تُخصم من أرباح السنوات السابقة على حدوث تلك الخسائر. يهدف هذا الإجراء إلى مساعدة المشروع في تحسين سيولته للخروج من أزمته. أما الطريقة الثالثة، فهي الترحيل للأمام والخلف، حيث يُسمح بترحيل الخسائر إلى الأمام لفترة محددة من السنوات، وإذا لم تُستنفذ الخسائر، يمكن ترحيلها إلى الخلف لعدد من السنوات. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة، يُسمح بترحيل الخسائر إلى الخلف لمدة ثلاث سنوات وإلى الأمام لمدة 15 سنة (AI-).

Walid, 2013)

رابعاً - نظام الخصم من وعاء الضريبة (السماح الاستثماري)

يعرف الخصم من وعاء الضريبة بأنه إجراء تتخذه الإدارة الضريبية بموجب القانون ينطوي على تخفيض قيمة الوعاء الخاضع للضريبة مما يقلل من مبلغ الضريبة المقتطع وبالتالي زيادة معدلات الربح في ذلك النشاط المستفيد من ذلك الخصم (Al-Taher, 1988).

أن الخصم من وعاء الضريبة يزيد من رغبة المستثمرين في إقامة المشاريع الاستثمارية، وذلك لأنه يقلل من تكاليف تلك المشاريع ويزيد من أرباحها إذ أن تخفيض نسبة من نفقات المشاريع يسمح لها باسترجاع رأسمالها المستثمر بصورة سريعة كما يوفر لها موارد أكثر لمواجهة متطلباتها الاستثمارية وبالتالي تقليل الاحتياجات المالية لها خاصة في السنوات الأولى للإنتاج (Qasim, 2002).

يرى البعض أن خصم تكاليف البحث والتطوير قد يؤثر سلباً على موازنة الدولة، حيث يُعتبر ثغرة تستغلها الشركات الاستثمارية للتهرب من الضرائب أو تقليلها بطرق متعددة. وغالباً ما تكون هذه الشركات كبيرة ولها سمعة دولية، مما يجعلها تستعين بمحاسبين ومحامين ذوي خبرة لتوفير الغطاء القانوني لعمليات تقليل الضرائب أو التهرب منها. لذا، من الضروري تقليل الأثر السلبي لهذا الخصم على موازنة الدولة من خلال تحديد نسبة مئوية معينة من الأرباح سنوياً كحد أقصى للخصم، بالإضافة إلى تحديد فترة زمنية معينة لهذا الخصم (Ali, 2006). بالإضافة إلى تركيزه على المشاريع الاستثمارية الحيوية التي تسهم بشكل فعال في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، أو تلك التي تساهم في نقل التكنولوجيا المتقدمة إليها، فإنه يعتمد في إنتاجه على استخدام المواد الأولية المحلية وتوظيف الأيدي العاملة الوطنية (Al-Samarrai, 2006).

خامساً - الاستهلاك السريع للأصول المادية

الاستهلاك السريع المادية هو نظام يسمح بتكوين مقابل لخسارة القيمة التي تطرأ على عناصر الموجودات للأصول بمرور الزمن نتيجة الاستعمال المادي والتقدم الفني. أي ان الاستهلاك السريع للأصول المادية ينطوي على تنزيل مبالغ من وعاء الضريبة وتكون هذه المبالغ مقابل النقص التدريجي الذي يصيب الاصل الرأسمالي نتيجة مرور الزمن أو الاستعمال أو نتيجة ظهور اختراعات جديدة تقلل من كفاءته الانتاجية وتجعل استمرار استخدامه غير اقتصادي

إن الاستهلاك السريع للأصول المادية يزيد من أرباح المشروع الاستثماري إضافة إلى أنه يقصر مدة استرداد رأس المال المستثمر لذلك فإنه يزيد من الرغبة في الاستثمار ويشجع على إقامة المشروعات الرأسمالية (Al-Taher, 1988). كما أنه يشجع على شراء أصول جديدة مما يترتب عليه ارتفاع انتاجية المشروع وتخفيض التكاليف والذي ينصب على تخفيض الاسعار أي جعل سعر السلعة تنافسي مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف المعيشة.

سادساً - نظام تثبيت الضريبة

نظام تثبيت الضريبة هو آلية تلزم بموجبها الدولة المضيفة بعدم إجراء أي تغييرات في نظامها الضريبي قد تضر بمصالح المستثمرين الأجانب، وذلك لضمان استقرار وضعهم الضريبي أثناء دراسة مشاريعهم. تلجأ الدولة المضيفة إلى هذا النظام عندما تكون في حاجة ملحة إلى المال والخبرة معاً (Al-Fakhri, 2002).

ويتم تثبيت الضريبة عادة لمدة تختلف من دولة لأخرى يخضع خلالها المستثمر الأجنبي للضرائب القائمة وقت سريان التثبيت حتى انتهاء المدة المحددة، فلا تتعرض مشروعاته الاستثمارية للتغيرات الفجائية التي قد تطرأ على النظام الضريبي إذا كان أثر تلك التغيرات في غير صالحه وبالعكس يمكن للمستثمر الأجنبي أن يستفيد من التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي إذا كانت لصالحه.

ونظام تثبيت الضريبة يعتبر في نظر البعض من أضل الحوافز، لأنه يولد الشعور بالاطمئنان لدى المستثمر الأجنبي ولأن بإمكان الدولة المضيفة أن تستخدمه كأداة لتوجيه الاستثمار الأجنبي إلى القطاعات التي ترى أنها مهمة في عملية التنمية كأن تقوم الدولة المضيفة بتثبيت النظام الضريبي للمستثمر الأجنبي الذي يستثمر في قطاع الصناعة أو الذي يستثمر في قطاع التكنولوجيا والمعلوماتية وفقاً للائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة في السعودية رقم اللائحة (21-2-7).

سابعاً - نظام تأجيل الضريبة

يمثل هذا النظام أحد الحوافز الضريبية التي تقدم لجذب الاستثمارات الأجنبية ويقصد به أرجاء إدخال الربح في وعاء الضريبة، أو تأخير استحقاق الضريبة أو دفعها (Al-Walid, 2013) مما يشجع المستثمر الأجنبي إلى إعادة استثمار الأرباح التي حققها في تمويل المشروعات الاقتصادية في الدولة المستقطبة وتوسيعها وتطويرها، بدلاً من تحويلها إلى الخارج (Al-Samarrai, 2006).

ثامناً - نظام التمييز (المعاملة الضريبية التمييزية)

يهدف هذا النظام إلى معاملة بعض المكلفين بشكل ضريبي مختلف عن الآخرين، وذلك بناءً على اعتبارات معينة تتعلق بالسياسة العامة للدولة وسياساتها الاقتصادية. ويعتبر هذا النظام من أبرز أشكال الحوافز الضريبية المقدمة للمشاريع الاستثمارية الخاصة، حيث يتم فرض الضرائب عليها ولكن بمعدلات أقل من تلك المطبقة على الأنشطة الأخرى. ويتم ذلك من خلال أحد أسلوبيين (Al-Walid, 2013).

1- تطبيق سعر حكومي منخفض على إجمالي إيرادات المشروع يعد بمثابة حافز ضريبي كبير له، لأنه بالإضافة إلى أنه سعر ضريبي منخفض فإنه يفرض على رقم الأعمال للمشروع دون الدخول مع الادارة الضريبية في إجراءات تحديد وعاء الضريبة وما يمثله ذلك من عبء على المشروعات.

2- يجب تحديد الوعاء الضريبي لجميع المشروعات، ثم تطبيق سعر ضريبي منخفض مقارنة بالأسعار الحالية. ومن المهم الإشارة إلى أن المناطق الحرة تتمتع بمعاملة ضريبية مميزة، حيث تُمنح المشروعات الموجودة في هذه المناطق مزايا ضريبية خاصة تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية معينة، مثل تشجيع الصادرات، وزيادة الاستثمارات الأجنبية، ونقل التكنولوجيا، وتوفير فرص العمل.

دور المنافسة غير المشروع وحماية الملكية الفكرية

تعتبر المنافسة من الظواهر الفطرية لدى البشر، وتهدف إلى تحقيق التفوق في مختلف مجالات الأعمال والأنشطة، بغض النظر عن طبيعتها. وقد ارتبطت المنافسة بالنشاط الاقتصادي بشكل وثيق، حتى أصبحت مبدأً أساسياً في علم الاقتصاد، حيث ثبت أن حرية التجارة والمنافسة هما وجهان لعملة واحدة. لذا، فإن الأصل في المنافسة التجارية هو أنها نشاط مشروع، بل مرغوب فيه، ما لم تتجاوز الحدود المعقولة أو تُستخدم فيه أساليب غير قانونية تتعارض مع قواعد القانون وتقاليد العمل التجاري لتحقيق الأهداف. في هذه الحالة، نكون أمام منافسة غير مشروعة، وإذا نتج عن ذلك ضرر للآخرين، يحق لهم المطالبة بالتعويض من المتسبب في الضرر من خلال دعوى المنافسة غير المشروعة. ونظراً لأهمية هذه الدعوى في حماية المستثمرين الأجانب من المنافسة غير المشروعة، سنستعرضها في النقاط التالية:

أ - الأساس القانوني لدعوى المنافسة غير المشروعة:

لم يضع المشرع، بشكل عام، أحكاماً خاصة لتنظيم المسؤولية الناتجة عن المنافسة غير المشروعة. وقد سعى الفقه والقضاء إلى تحديد الأساس القانوني لدعوى المنافسة غير المشروعة، مستندين إلى الأحكام العامة في المسؤولية المدنية. حيث حاول بعضهم ربط هذه الدعوى بأحكام المسؤولية التقصيرية، بينما ربطها آخرون بالتعسف في استعمال الحق. ومع ذلك، فإن الاتجاه الحديث يسعى إلى تقديم أساس جديد لدعوى المنافسة غير المشروعة، بعيداً عن القواعد العامة المتعلقة بالمسؤولية التقصيرية ونظرية التعسف في استعمال الحق، مما يجعلها مسؤولية من نوع خاص (Baqi, 2012).

نؤيد الاتجاه الأخير الذي يعتبر أن أساس دعوى المنافسة غير المشروعة يرتكز على قواعد المسؤولية عن الأفعال غير المشروعة، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعتها الفريدة التي تجعلها نوعاً خاصاً من دعاوى المسؤولية. لذا، يجب مراعاة الخصوصية المرتبطة بهذه الدعوى. وتنص المادة (204) من القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951 المعدل على أن: "كل تعدٍ يلحق ضرراً بالغير يستوجب التعويض".

ب- شروط دعوى المنافسة غير المشروعة:

يتمتع المستثمر الأجنبي بحماية مدنية لحقوقه وأملكه الصناعية عند قدومه إلى الاستثمار في إقليم الدولة المضيف له، شأنه في ذلك شأن أي مواطن يتمتع بالحماية المدنية على اعتبار إن الحماية المدنية تبقى المظلة التي تستظل بها كافة الحقوق أياً كان نوعها وذلك بموجب دعوى المنافسة غير المشروعة، ولكن يجب توافر شروط هذه الدعوى حتى يستطيع المستثمر الأجنبي رفعها وهذه الشروط هي الخطأ والضرر والعلاقة السببية وستتناول هذه الشروط فيما يأتي:

أولاً: الخطأ: لكي تتمكن من اعتبار وجود خطأ يستدعي رفع دعوى المنافسة غير المشروعة، يجب أن تكون هناك منافسة فعلية بين تاجرين أو مستثمرين يمارسون نشاطاً مشابهاً.

ثانياً: الضرر: يعتبر الضرر من الشروط الأساسية لقيام دعوى المنافسة غير المشروعة، وليس من الضروري أن يحدث الضرر على الفور، بل يكفي أن يكون متوقعاً في المستقبل، بشرط أن يثبت المستثمر الأجنبي أن هذا الضرر سيحدث حتماً نتيجة خطأ ناتج عن أفعال المنافسة غير المشروعة (Zaidan, 2009).

ثالثاً: العلاقة السببية: لكي يحكم بالتعويض عن أعمال المنافسة غير المشروعة لابد من قيام رابطة سببية بين العمل غير المشروع الصادر من المدعى عليه والضرر الذي أصاب المدعي أي المستثمر الأجنبي، يجب على المستثمر الأجنبي إثبات أن الضرر الذي تعرض له ناتج بشكل طبيعي عن الأفعال غير المشروعة التي قام بها المنافس. لا تثير هذه المسألة صعوبة عندما يكون الضرر واضحاً. لكن التحدي يظهر في الحالات التي يكون فيها الضرر احتمالياً، حيث يصبح من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، إثبات العلاقة السببية بين الخطأ والضرر. في هذه الحالة، يكفي إثبات وجود تشابه بين نشاط مرتكب الفعل غير المشروع ونشاط المستثمر المتضرر، حتى يمكن اعتبار المسؤولية قائمة عن المنافسة غير المشروعة. ويكون الضرر قد وقع نتيجة لفعل غير مشروع ناتج عن ممارسة الفاعل لنشاطه التجاري في نفس المجال الذي يعمل فيه المستثمر المتضرر (Al-Saffar, 2002).

المحور الثالث: الاطار الميداني

تحليل نتائج محور المعوقات السياسية والمالية

تشير النتائج الواردة في الجدول (1) إلى أن إجمالي متوسط الفقرات يعكس تقييماً معتدلاً من قبل الافراد عينة الدراسة فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرات ونسبة الاستجابة، التي تبلغ كلاهما 3.28 و 3.13 على التوالي، تشير إلى أن هناك اعترافاً نسبياً بتأثير هذه العوامل على الاستثمار الاجنبي، وتعكس قيمتا الانحراف المعياري والفجوة، واللتي تبلغان 1.052 و 0.626 على التوالي، وسوف نقوم بتفسير وتحليل نتائج كل فقرة على حدا سواء وكما يلي:

1- نتائج الحوافز والامتيازات المقدمة للمستثمرين: تشير نتائج تلك البعد الى ان اغلب الافراد عينة تلك الدراسة قد اتفقوا على هذه الفقرة وذلك بدلالة قيمة الوسط الحسابي (3.73)، وهذا جعل نسبة الاستجابة (74.6%) مما يعني ان الافراد يدركون جيدا ان ضعف الحوافز سيؤثر كثيرا على الاستثمار الأجنبي، وبذلك يجب تعزيز الحوافز عبر القضاء على نسبة الفجوة البالغة (25.4%) وهذه النتيجة جاءت متوافقة مع قيمة الانحراف المعياري البالغة (0.987)، على الرغم من ارتفاع نسبة الاستجابة الا ان الامر يحتاج الى تطوير وتحسين من اجل جلب المستثمرين.

2- ضعف في الاهتمام بتنمية الصادرات: وهو ما يمثل أحد العوامل المؤثرة سلبيًا على جاذبية الاستثمار الأجنبي. اذ تشير نتائج المتوسط الحسابي لهذه الفقرة هو 3.66، الى أن المتوسط يميل نحو الاتفاق على وجود هذه المشكلة، اما الانحراف المعياري البالغ 0.993 يعكس تباينًا ملحوظًا في آراء المشاركين، مما يدل على وجود تفاوت في مدى إدراكهم أو تأثرهم بهذا المعوق، في حين ان نسبة الاستجابة التي تبلغ 73.2% تشير إلى أن هناك إدراكًا كبيرًا لهذه المشكلة بين المشاركين، ولكنها ليست مطلقة، مما يعني أن هناك بعض التفاوت في وعي المشاركين بأهمية تنمية الصادرات في تعزيز الاستثمار الأجنبي، الامر الذي انتج نسبة فجوة تبلغ 0.268، مما يشير إلى أن هناك حاجة لتحسين هذا الجانب لتقليل الفجوة وتعزيز البيئة الاستثمارية في البلاد.

3- إزدواجية النظام الضريبي وعدم ملاءمته لجذب الاستثمارات الأجنبية: توضح النتائج الخاصة بهذه الفقرة ان نسبة الفجوة التي تبلغ 0.322، وهذه النسبة تم دعم دلالتها من قبل الانحراف المعياري البالغ 0.999 مما يشير الى ضرورة القيام باجراء إصلاحات ضريبية لتحسين مناخ الاستثمار وتقليل هذه الفجوة، ان تلك الاصلاحات اتفق اغلب عينة الدراسة ضرورة القيام بها، مما انعكس ذلك على قيمة المتوسط الحسابي للفقرة هو 3.39، ان قيمة المتوسط عززت اجابات الافراد وجعلت نسبة الاستجابة لهم تبلغ 67.8% لتوضح أن غالبية المشاركين يرون في إزدواجية النظام الضريبي مشكلة تحتاج إلى معالجة.

4- الفساد المالي في المؤسسات الحكومية: تبين نتيجة المتوسط الحسابي لهذه الفقرة هو 2.88، مما يعكس أن المشاركين في الدراسة يرون أن الفساد المالي يمثل مشكلة، كما شكلت نسبة الاستجابة التي تبلغ 57.6% تدل على أن النسبة ليست كافية للإشارة إلى توافق كبير بين المشاركين حول هذا الموضوع، وذلك بسبب وجود قيمة الانحراف المعياري البالغ 1.161 و نسبة الفجوة التي تبلغ 0.424 اذ تدفعنا تلك النسبة نحو اتخاذ تدابير ملموسة للحد من الفساد المالي في المؤسسات الحكومية من أجل تحسين البيئة الاستثمارية.

5- ضعف توسع مشاركة قطاع الصيرفة في تمويل المشاريع الاستثمارية: تدل نتيجة المتوسط الحسابي لهذه الفقرة هو 2.74، نسبة الاستجابة التي تبلغ 54.8% مما يعني هناك ضعف دعم قطاع الصيرفة للمشاريع الاستثمارية، اما الانحراف المعياري البالغ 1.114 ونسبة الفجوة التي تبلغ 0.452 مما توضح أن حوالي نصف المشاركين يدركون هذه المشكلة، لذا يجب تعزيز دور قطاع الصيرفة في دعم وتمويل المشاريع الاستثمارية.

6- **التضخم**: يعتبر التضخم من المشكلات الرئيسية التي تعيق جذب الاستثمارات الأجنبية، ولكن بدرجة متوسطة وفقاً لآراء الافراد عينة الدراسة، حيث اتجهت الآراء نحو الاتفاق وبدلالة قيمة المتوسط الحسابي البالغة 2.78، مما يشير إلى أن التضخم كمشكلة تؤثر على الاستثمار الأجنبي، ولكن ليس بنفس الشدة كما هو الحال مع بعض المعوقات الأخرى، كما ان قيمة الانحراف المعياري البالغ 1.09 مما يعني أن هناك لتأثير التضخم على بيئة الاستثمار، اما نسبة الاستجابة التي تبلغ 55.6% توضح أن أكثر من نصف المشاركين يعترفون بأن التضخم يمثل عائقاً، لكن هذه النسبة تشير أيضاً إلى وجود انقسام في الرأي حول أهمية هذه المشكلة، وذلك بسبب نسبة الفجوة التي تبلغ 0.444، مما يعني أن السيطرة على التضخم وتحقيق استقرار اقتصادي أكبر.

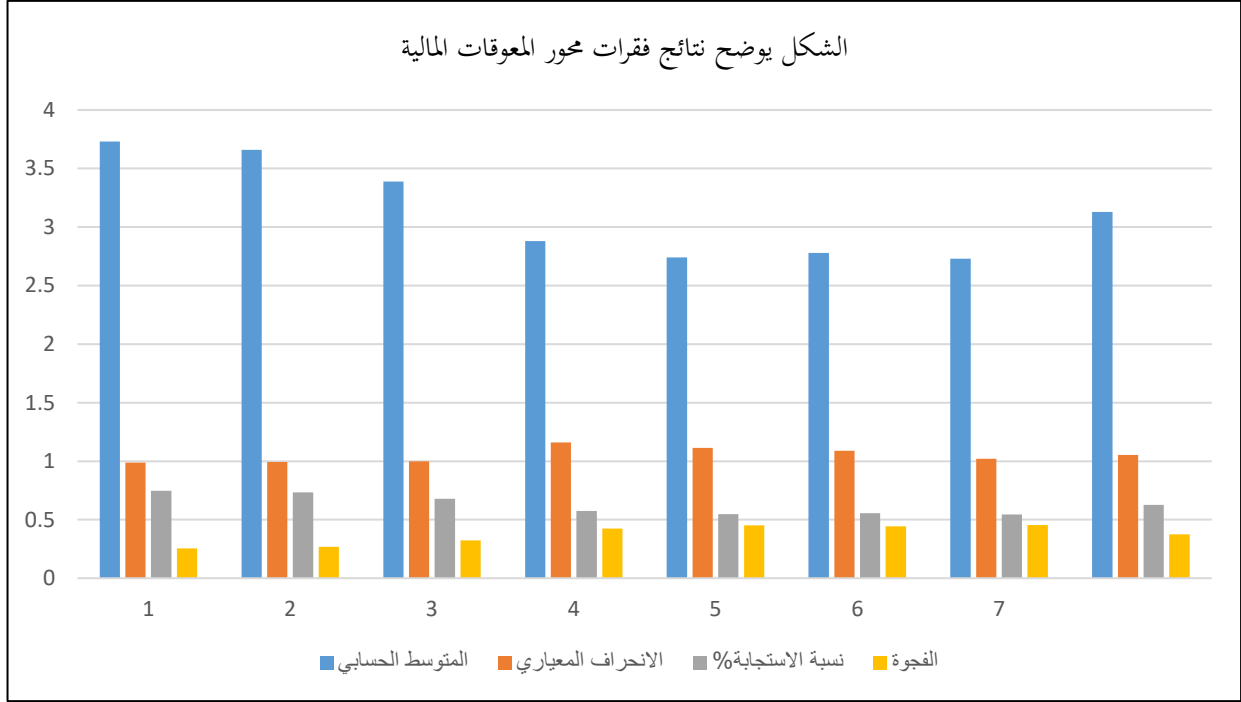
7- **عدم الاستقرار السياسي والأمني**: تشير النتائج الى ان المتوسط الحسابي للفقرة ونسبة الاستجابة، التي تبلغ كلاهما 2.73 و 54.6% على التوالي، مما يشير إلى أن الافراد يدركون في عدم الاستقرار السياسي والأمني مشكلة تؤثر سلباً على جذب الاستثمارات الأجنبية، لكنهم ليسوا جميعاً متفقين على مدى تأثيرها الكبير، وذلك يعود لوجود الانحراف المعياري والفجوة، التي تبلغ قيمتهما 1.021 و 0.454 على التوالي، تعكسان وجود تباين نسبي في آراء المشاركين واختلافاً في تقديرهم لمدى تأثير هذه المشكلة، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز الاستقرار السياسي والأمني لتقليل هذه الفجوة وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

جدول رقم (1) يوضح نتائج التحليل الوصفي لفقرات محور المعوقات المالية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة	الفجوة
1	ضعف الحوافز والامتيازات المقدمة للمستثمرين	3.73	0.987	0.746	0.254
2	ضعف الاهتمام بتنمية الصادرات	3.66	0.993	0.732	0.268
3	ازدواجية النظام الضريبي وعدم ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية	3.39	0.999	0.678	0.322
4	الفساد المالي في المؤسسات الحكومية من المعوقات الرئيسية لجذب الاستثمارات	2.88	1.161	0.576	0.424
5	ضعف توسع مشاركة قطاع الصيرفة في تمويل المشاريع الإستثمارية	2.74	1.114	0.548	0.452
6	التضخم أحد المشكلات البارزة لجذب الإستثمارات الأجنبية	2.78	1.09	0.556	0.444
7	عدم الاستقرار السياسي والأمني يعد عائقاً رئيسياً	2.73	1.021	0.546	0.454
	إجمالي متوسط الفقرات	3.28	3.13	1.052	0.626

في ضوء نتائج الجدول 1 نترجمها تلك النتائج الى شكل 1، حيث تشير النتائج إلى وجود مجموعة من المعوقات التي تؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية، مرتبة حسب نسبة الاستجابة، اذ يأتي في المقدمة ضعف الحوافز والإمتيازات المقدمة للمستثمرين، حيث حصل على نسبة استجابة تبلغ 74.6%، مما يدل على إدراك واسع لهذه المشكلة وتأثيرها الكبير على جذب الاستثمارات، ثم يليه ضعف الاهتمام بتنمية الصادرات بنسبة استجابة تبلغ 73.2%، وبعدها تأتي

إزدواجية النظام الضريبي وعدم ملاءمته لجذب الاستثمارات الأجنبية بنسبة استجابة تبلغ 67.8%، أما الفساد المالي في المؤسسات الحكومية فيحتل المرتبة التالية بنسبة استجابة تبلغ 57.6%، وتأتي بعد ذلك مشكلة التضخم بنسبة استجابة تبلغ 55.6%، يليها ضعف توسع مشاركة قطاع الصيرفة في تمويل المشاريع الاستثمارية بنسبة استجابة تبلغ 54.8%، وأخيراً جاءت فقرة عدم الاستقرار السياسي والأمني بنسبة استجابة تبلغ 54.6%، مما يعكس إدراكاً بأهمية الاستقرار في توفير بيئة استثمارية جاذبة.



الرسم البياني رقم (1) نتائج فقرات محور المعوقات المالية

تحليل نتائج معالجة تحديات الاستثمار الأجنبي في العراق: تشير نتائج الجدول (2) لأجمالي فقرات الاستبيان هي (3.87) ان تلك النتيجة عززت قيمة الوزن النسبي الإجمالي (0.777)، ان نتيجة المتوسط والوزن النسبي الاجمالية تعكس رأياً عاماً يشير إلى أن الإجراءات والتحسينات المقترحة تعتبر فعالة ولكن يمكن تعزيزها أكثر، اما نتائج عدم الاتفاق جعلت نسبة الانحراف المعياري الإجمالي (0.888) وكذلك نسبة الفجوة الإجمالية (0.223) مما يعني هناك حاجة لمزيد من التحسينات لتحقيق رضا المستثمرين، وسوف نقوم بتحليل نتائج كل فقرة انفراداً وكما يلي:

1- تحسين الامن والاستقرار: ان النتائج الخاصة بهذا البعد تدل على الافراد عينة الدراسة قد اتفقوا بنسبة 75.6% حول ضرورة تعزيز الامن والاستقرار في البلد من اجل تشجيع المستثمرين الأجانب على العمل في العراق، وذلك بدلالة ارتفاع قيمة المتوسط الحسابي البالغ 3.78 وهو اعلى من الوسط الفرضي وقدره 3، فضلا عن انخفاض الانحراف المعياري الى اقل من 1 صحيح، اما 24.4% لا يؤيدون ذلك الامر باعتبار الامن متوفر في البلد.

2- تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل الروتين: توضح نتائج المتوسط الحسابي المقدرة 3.82 فهذا يشير إلى أن المشاركين لديهم تقييم إيجابي نسبيًا تجاه هذه الفقرة، في حين ان قيمة الانحراف المعياري 0.945 تشير إلى أن هناك اتفانًا نسبيًا بين المستجيبين حول هذه الفقرة، هذا ما جعل نسبة الوزن النسبي 764% يعبر عن مدى أهمية هذه الفقرة بالمقارنة مع الفقرات الأخرى في الاستبيان، كما شكلت الفجوة نسبة 236% هذا يبين الحاجة لتحسين هذه الفقرة، حيث أن الفجوة ليست كبيرة ولكنها ليست صغيرة أيضًا، وهذا يتطلب تحسين الإجراءات الإدارية من خلال أتمتة الإجراءات والتدريب الإداري ومراجعة الإجراءات والتواصل مع المستثمرين.

3- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمستثمرين الأجانب: ان قيمة المتوسط الحسابي (3.54) تشير إلى أن المشاركين في الاستبيان يعتبرون جودة الخدمات المقدمة للمستثمرين الأجانب جيدة إلى حد ما، لكنها لا تزال بحاجة إلى تحسين للوصول إلى مستوى التوقعات المثلى، وذلك بدلالة قيمة الانحراف المعياري البالغة (0.997)، فضلا عن ذلك فان نتيجة الوزن النسبي البالغة (0.708) تدل إلى أن تحسين جودة الخدمات له أهمية نسبية متوسطة مقارنة بالفقرات الأخرى في الاستبيان، مما يعني أنه يعتبر جانبًا مهمًا من جوانب تحسين الاستثمار الأجنبي، هذا ما جعل نسبة الفجوة (0.292) ان هذه الفجوة توضح الحاجة إلى تحسينات ملموسة لجعل الخدمات المقدمة للمستثمرين أكثر توافقًا مع توقعاتهم، مما سيؤدي إلى تحسين التجربة الاستثمارية وجذب المزيد من المستثمرين الأجانب إلى العراق.

4- تطوير البنية التحتية: توضح نتيجة الوزن النسبي (0.736) مما يعكس هذا العامل يعتبر محوريًا في تحسين بيئة الاستثمار الأجنبي، كما شكلت نسبة الفجوة (0.264) ويعني ذلك إلى الحاجة لتحسينات كبيرة في هذا الجانب لتحقيق رضا المستثمرين، ان ارتفاع الوزن النسبي جاء متوافق مع قيمة المتوسط الحسابي (3.68) يشير إلى أن اغلب المشاركين في الاستبيان يرون أن مستوى تطوير البنية التحتية مرضٍ إلى حد ما، لكنه ما زال دون مستوى التوقعات المثلى، وذلك بدلالة قيمة الانحراف المعياري (0.993) مما يشير إلى وجود اختلاف التجارب الشخصية أو الأماكن التي يتعاملون معها، لذا يجب تقليل الفجوة بين الوضع الحالي والتوقعات، مما يعزز من قدرة العراق على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير بيئة تحتية متطورة وفعالة.

5- تعديل القوانين لتصبح أكثر جاذبية للمستثمرين: يشير المتوسط الحسابي (4.21) الى ضرورة تعديل القوانين لجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين، وهذا يدعم نسبة الوزن النسبي (0.842) مما يدل على أن تعديل القوانين يعد من أولويات المشاركين في العراق، اما الاتجاه السلبي تمثل بقيمة الانحراف المعياري البالغة (0.879) الامر الذي جعل نسبة الفجوة (0.158) وهذا يعني أن الوضع الحالي ليس بعيدًا كثيرًا عن المستوى المرغوب، ولكن لا يزال هناك مجال للتحسين لتحقيق مستوى أعلى من الجاذبية للاستثمار الأجنبي من خلال تعديل القوانين وتحسين البيئة القانونية في العراق.

6- تقديم حوافز استثمارية: ان تحليل الفجوة التي بلغت نسبتها (0.20) جاءت متلائم مع قيمة الانحراف المعياري (0.899)، وعلى الرغم من أن الفجوة ليست كبيرة، إلا أن تقليلها يمكن أن يعزز بشكل كبير من جاذبية البيئة الاستثمارية، فيما شكل الاتجاه الايجابي تحليل الوزن النسبي والمقدرة قيمته (0.80) وعزز تلك النتيجة قيمة المتوسط الحسابي (4) مما يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتحسين البيئة الاستثمارية في العراق.

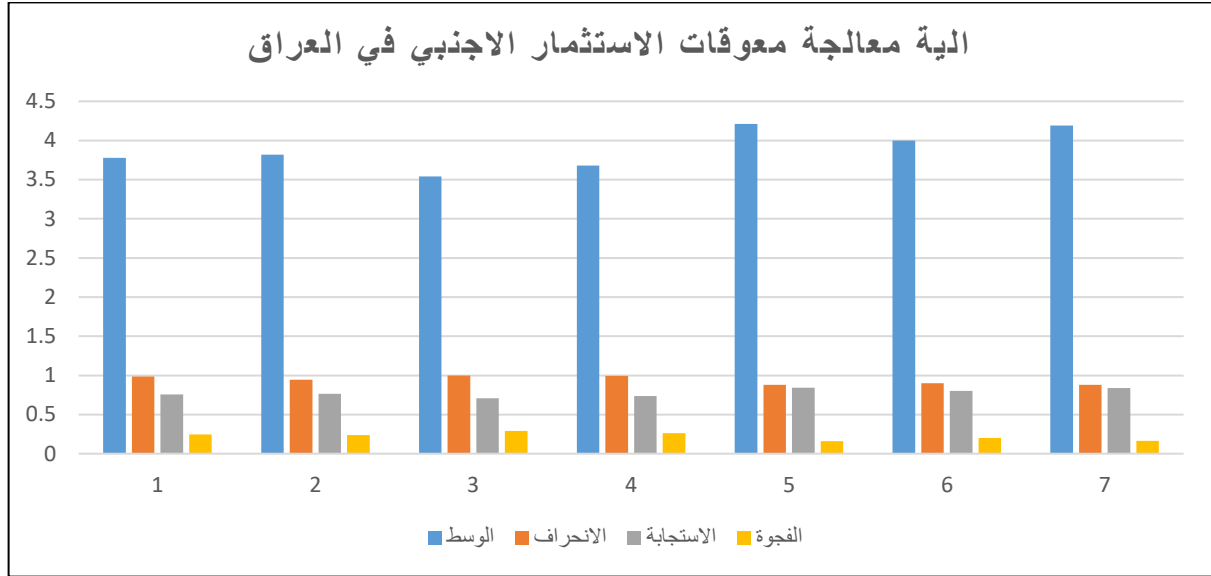
7- تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد: ان نتائج تحليل المتوسط الحسابي كشفت ان قيمة بلغت (4.19) مما ادى الى رفع نسبة الوزن النسبي (0.838)، مما يدل على أن تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد من الأولويات المهمة لتحسين البيئة الاستثمارية، وعلى الرغم من تلك النتيجة الايجابية الا ان هناك إدراكاً قوياً للحاجة إلى تحسين الشفافية ومحاربة الفساد وذلك نتيجة وجود نسبة فجوة وانحراف معياري على التوالي (0.162) و (0.878)، من اجل تحسين بيئة الاستثمار وزيادة الثقة بين المستثمرين والحكومة.

الجدول (2) نتائج معالجة تحديات الاستثمار الأجنبي في العراق

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الفجوة
1	تحسين الأمن والاستقرار	3.78	0.986	0.756	0.244
2	تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل الروتين	3.82	0.945	0.764	0.236
3	تحسين جودة الخدمات المقدمة للمستثمرين الأجانب	3.54	0.997	0.708	0.292
4	تطوير البنية التحتية (طرق، كهرباء، مياه، إلخ)	3.68	0.993	0.736	0.264
5	تعديل القوانين لتصبح أكثر جاذبية للمستثمرين	4.21	0.879	0.842	0.158
6	تقديم حوافز استثمارية (إعفاءات ضريبية، دعم مالي، إلخ)	4	0.899	0.80	0.20
7	تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد	4.19	0.878	0.838	0.162
	إجمالي متوسط الفقرات	3.87	3.888	0.777	0.223

بناء على نتائج الجدول 2 قمنا بتجسيد ذلك في الشكل 2 لتتعرف على اعلى الفقرات اهمية وفق قيم الوزن النسبي، اذ جاءت فقرة تعديل القوانين لتصبح أكثر جاذبية للمستثمرين بالمرتبة الاولى ونسبة 0.842، اما المرتبة الثانية حصلت عليها فقرة تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وبنسبة 0.838، حين كان المركز الثالث من حصة فقرة تقديم حوافز

استثمارية والتي كانت نسبتها 0.800، بينما فقرة تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل الروتين اكتفت بالمرتبة الرابعة والتي شكلت نسبتها 0.764، اما المرتبة الخامسة كانت من نصيب فقرة تطوير البنية التحتية وبنسبة 0.736، كما نالت فقرة تحسين جودة الخدمات المقدمة للمستثمرين الأجانب المرتبة السادسة وبنسبة 0.708، وجاء في المرتبة الاخيرة عامل الامن والاستقرار بنسبة 756%، وذلك موضح في الشكل (2).



الشكل (2) يوضح نتائج الوزن النسبي للمتوسطات الحسابية والفجوة للانحرافات المعيارية لفقرات معالجة تحديات الاستثمار الأجنبي في العراق

ثالثا: تحليل نتائج علاقات الارتباط والاثر بين متغيرات الدراسة: تهدف هذه الفقرة إلى التحقق من فرضيات الدراسة وكما يأتي:

1- علاقة الارتباط بين متغيري الدراسة: توضح النتائج الواردة بالجدول (3) إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين المعوقات المالية (إجمالاً) والاستثمار الاجنبي إذ بلغت (0.76) عند مستوى معنوية (0.05) وهذا يدل على قوة العلاقة بين المتغيرين، بمعنى ان كلما اهتمت الحكومة العراقية بتخفيض المعوقات المالية كلما اسهم ذلك في تعزيز الاستثمار الأجنبي في العراق، وبذلك يتم قبول الفرضية الرئيسة الاولى.

الجدول (3) علاقة الارتباط بين المعوقات المالية (إجمالاً) والاستثمار الاجنبي	
المتغير التابع الاستثمار الاجنبي	المتغير المستقل المعوقات المالية
0.76*	علاقة الارتباط
N = 180	*p < 0.05

2- تأثير المعوقات المالية في الاستثمار الاجنبي: تشير النتائج الموضحة في الجدول (4) إلى وجود تأثير معنوي للمعوقات المالية (بشكل عام) على الاستثمار الأجنبي، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (75.110)، وهي أعلى من القيمة الجدولية (2.32) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجتي حرية (1.179). كما أن معامل التحديد (R^2) بلغ (0.59)، مما يعني أن المعوقات المالية قد ساهمت في تفسير (59%) من التغيرات في الاستثمار الأجنبي، بينما يعود (41%) من هذه التغيرات إلى متغيرات عشوائية لا يمكن التحكم فيها أو أنها غير مدرجة في نموذج الانحدار. ومن خلال تحليل قيم معاملات (B) واختبار (T) لها، تبين أن قيمة (T) المحسوبة بلغت (9.432)، وهي قيمة معنوية لأنها تتجاوز القيمة الجدولية (1.660) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1.171)، كما ان قيمة (B0) والمقدرة (18%) وقيمة (B1) البالغة (44%) فهذا يعني اذ اهملت الحكومة العراقية معالجة المعوقات المالية فان الاستثمار الأجنبي في العراق لا يكون اقل من 18%، اما كانت الحكومة العراقية جادة في معالجة التحديات المالية سوف ترتفع قيمة نسبة الاستثمار الأجنبي الى 44%، وبهذا سيتم قبول الفرضية الرئيسة الثانية.

الجدول (4) تأثير المعوقات المالية في الاستثمار الأجنبي					
F		R^2	المعوقات المالية		المتغيرات
الجدولية	المحسوبة		B1	B0	الاستثمار الأجنبي
2.32	75.110	0.59	0.44	0.18	
N = 180	درجة الحرية (1,171)		الجدولية 1,660	المحسوبة 9,432*	قيمة T

الخلاصة

وجد الباحثان من خلال دراستهما الموجزة لهذا البحث ما يلي من النتائج: أولاً: الاستنتاجات:

- i. تشير نتائج الدراسة ان هناك إجماع كبير بين افراد عينة الدراسة حول الحوافز والامتيازات لجذب الاستثمار الأجنبي، حيث اتفق الافراد بان هناك ضعف في الحوافز وهذا يمثل عائقاً كبيراً امام جاذبية الاستثمار.
- ii. توضح نتائج الدراسة بان هناك تباينات في اراء الافراد عينة الدراسة حول معرفة تنمية الصادرات، مما يشير إلى ضرورة تحسين الفهم وتوجيه الجهود نحو ترويج الصادرات.
- iii. كشفت الدراسة انه يوجد اتفاق عام على ضرورة تنفيذ إصلاحات ضريبية لتقليل الفجوة وتحسين مناخ الاستثمار، وذلك بسبب ازدواجية النظام الضريبي وعدم كفايته والتي تعد من المعوقات التي تؤثر سلباً على البيئة الاستثمارية.

- .iv بينت النتائج بان اغلب الافراد عينة الدراسة قد اتفقوا بوجود فساد مالي في اغلب مؤسسات الدولة المعنية بالاستثمار وهذا ما يعيق جذب الاستثمار الأجنبي، مما يعكس الحاجة إلى تحسين الشفافية واتخاذ التدابير اللازمة للحد من الفساد.
- .v تحليل النتائج يظهر أن هناك ضعف في دعم القطاع المصرفي للمشاريع الاستثمارية، ويدرك حوالي نصف الافراد هذه المشكلة، مما يشير إلى ضرورة تحسين دور القطاع المصرفي في تمويل الاستثمارات.
- .vi توصلت نتائج الدراسة المتعلقة بالتضخم بان معظم عينة الدراسة لديهم وعي كافي حول تأثير عامل التضخم أمام جذب الاستثمارات الأجنبية، كما تتباين اراء الافراد حول بعد الاستقرار السياسي والأمني والذي يعد عامل مهم في جذب الاستثمارات الأجنبية.
- .vii توضح النتائج الاجمالية للمعوقات المالية بناءً على معدل استجابة ان الافراد في الدراسة اتفقوا أن ضعف الحوافز والامتيازات المقدمة للمستثمرين احتلت المرتبة الأولى بنسبة استجابة بلغت 74.6%، ويليه ضعف الاهتمام بتنمية الصادرات بنسبة استجابة بلغت 73.2%، ثم النظام الضريبي المزدوج بنسبة 67.8%، أما الفساد المالي في المؤسسات الحكومية، التضخم، وضعف توسع مشاركة القطاع المصرفي، وعدم الاستقرار السياسي والأمني فقد جاءت بنسب استجابة أقل، مما يشير إلى أهمية معالجة هذه القضايا لتحسين بيئة الاستثمار.
- .viii تشير النتائج إلى وجود علاقة ارتباط قوية وإيجابية بين المعوقات المالية والاستثمار الأجنبي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 76% عند مستوى معنوية 0.05، هذا يعني أن هناك تأثيراً كبيراً للمعوقات المالية على الاستثمار الأجنبي، فكلما زادت المعوقات المالية، تقل احتمالية جذب الاستثمارات الأجنبية، والعكس صحيح، واستناداً إلى النتائج، يتم قبول الفرضية الرئيسة الأولى التي تنص على وجود علاقة بين المعوقات المالية والاستثمار الأجنبي. وهذا يُظهر أن الحكومة العراقية يمكنها تحسين مناخ الاستثمار من خلال معالجة وتخفيض المعوقات المالية، مما سيؤدي إلى تعزيز الاستثمار الأجنبي في البلاد.
- .ix تشير نتائج الجدول (4) إلى وجود تأثير واضح ومعنوي للمعوقات المالية على الاستثمار الأجنبي. وذلك استناداً إلى المعطيات التالية: حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 75.110، وهي تفوق بكثير القيمة الجدولية التي تساوي 2.32 عند مستوى دلالة 0.05 ودرجتي حرية (1,179). بناءً على هذه المعطيات، يمكن قبول الفرضية الرئيسية الثانية التي تفيد بأن المعوقات المالية تؤثر بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي.

ثانياً: التوصيات

- i. تعزيز الحوافز والامتيازات المقدمة للمستثمرين الأجانب يمكن أن يزيد من جاذبية البيئة الاستثمارية. يجب وضع سياسات واضحة ومشجعة تتضمن تخفيض الضرائب، وتقديم تسهيلات تمويلية، وضمانات قانونية للمستثمرين.
- ii. نظراً للتأثير الضار للفساد المالي على الاستثمار، يتعين على الحكومة اتخاذ تدابير صارمة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية، وذلك لضمان توفير بيئة استثمارية عادلة ونزيهة.
- iii. مراجعة وتبسيط النظام الضريبي ليكون أكثر وضوحاً وعدلاً، وتخفيض الازدواجية والبيروقراطية. هذا سيساعد في جعل النظام الضريبي أكثر توافقاً مع متطلبات المستثمرين، ويعزز الثقة في السوق العراقي.
- iv. تعزيز الاستقرار السياسي والأمني في العراق يعتبر أمراً حيوياً لجذب الاستثمارات الأجنبية. يتطلب ذلك تنفيذ سياسات تضمن الأمان والاستقرار السياسي، وتجنب الصراعات الداخلية، بما يخلق بيئة مستقرة ومشجعة للاستثمار.
- v. تعزيز دور البنوك والمؤسسات المالية في دعم وتمويل المشاريع الاستثمارية يمكن أن يقلل من المعوقات المالية. يتضمن ذلك تقديم تسهيلات ائتمانية، وتوفير تمويل ميسر للمشاريع الاستثمارية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- vi. تبني سياسات مالية ونقدية قوية تهدف إلى السيطرة على معدلات التضخم، حيث إن التضخم المرتفع يشكل عائقاً أمام الاستثمارات. تحقيق استقرار في الأسعار يعزز من ثقة المستثمرين.
- vii. تعزيز قطاع الصادرات من خلال تحسين البنية التحتية التجارية، وتقديم دعم للشركات المحلية للوصول إلى الأسواق الدولية، يمكن أن يزيد من فرص الاستثمار الأجنبي. توفير تسهيلات تصديرية ودعم للوصول إلى الأسواق العالمية يعزز من تنافسية المنتجات العراقية.
- viii. تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والدول الأخرى لتقديم الخبرات والتوجيهات اللازمة لتحسين بيئة الاستثمار. يمكن أن يشمل ذلك الشراكات الاقتصادية وتبادل الخبرات في إدارة الاستثمارات.
- ix. إجراء دراسات وأبحاث مستمرة لتحليل وتقييم تأثير السياسات الحكومية والإجراءات على جذب الاستثمار الأجنبي. هذا يمكن أن يوفر رؤية واضحة لتحسين السياسات والتدخلات.
- x. تحسين القدرات الإدارية والتنظيمية داخل المؤسسات الحكومية التي تتعامل مع الاستثمار الأجنبي. يتضمن ذلك تدريب الموظفين على تقديم خدمات عالية الجودة وتسهيل الإجراءات للمستثمرين.

.XI تنظيم حملات ترويجية لجذب المستثمرين الأجانب وتوعيتهم بالفرص الاستثمارية المتاحة في العراق. التركيز على المزايا التنافسية للسوق العراقي يمكن أن يسهم في جذب المزيد من المستثمرين.

References

- Abdullah, M. A. A. (2000). *Al-istiṭmār al-ajnaḇī al-mubāshir fī al-duwal al-Islamiyah fī ḍaw' al-iqtisād al-Islāmī* [Foreign direct investment in Islamic countries in the light of Islamic economics]. Amman, Jordan: Dar Al-Nafaes li Al-Nashr wa Al-Tawzi'.
- Al-Ali, A. F. (2011). *Al-māliyah al-āmmah wa al-tashrī' al-mālī wa al-ḍarībī* (2nd ed., Vol. 1). Amman, Jordan: Dar Ithraa li Al-Nashr wa Al-Tawzi'.
- Al-Badrani, Q. H. (2010). *Al-māliyah al-āmmah wa al-tashrī' al-mālī*. Mosul, Iraq: Dar Ibn Al-Atheer li Al-Tiba'ah wa Al-Nashr.
- Al-Batriq, Y. A., et al. (1968). *Al-māliyah al-āmmah*. Alexandria, Egypt: Dar Al-Ma'arif li Al-Tiba'ah wa Al-Nashr.
- Al-Rawi, A. A. (2007). *Dirāsāt fī al-iqtisād al-'Irāqī ba'da 'ām 2003* (1st ed.).
- Al-Shammari, M. R. (2016). *Al-ḍamānāt al-qānūniyah li-ḥimāyah milkiyat al-mustathmir al-ajnaḇī* [Legal guarantees for protecting foreign investor ownership] (Master's thesis, Al-Nahrain University).
- Atiyah, M. (2005). Afāq al-istiṭmār al-ajnaḇī fī al-'Irāq [Prospects for foreign investment in Iraq]. *Al-Zaman Newspaper*, Issue 2223.
- Iraqi Civil Code No. (40) of 1951 (Amended).
- Iraqi Investment Law No. (13) of 2006.
- Iraqi Patent and Industrial Design Law No. (65) of 1970.
- Ismail, K., & Kazim, M. (2021). Al-siyāsah al-ḍarībīyah fī al-'Irāq bayn al-wāqī' wa al-ṭumūḥ: Al-ḍarā'ib al-mubāsharah namūdhajan (2004–2019) [Tax policy in Iraq between reality and aspirations: Direct taxes as a model]. *Majallat Tikrit lil-'Ulum Al-Idariyah wa Al-Iqtisādiyah*, 17(56), 31 December.
- Khalaf, H. F. (2008). *Al-māliyah al-āmmah*. Amman, Jordan: 'Alam Al-Kutub Al-Hadith li Al-Nashr wa Al-Tawzi'.
- Law on Competition and Antitrust No. (14) of 2010.
- Law on the Protection of Copyright No. (3) of 1971.
- Law on Trademarks and Trade Data No. (21) of 1957.
- Noarah, H. (2013). *Al-ḥimāyah al-qānūniyah li-milkiyat al-mustathmir al-ajnaḇī fī al-Jazā'ir* [Legal protection of foreign investor ownership in Algeria] (Doctoral dissertation, Mouloud Mammeri University).
- Shafee, K. (2021). Al-munāfasah fī aswāq al-ibtikār al-kāsh—Dirāsah naqḍīyah li-qānūn wa taḥlīl al-munāfasah fī ḍaw' al-ijtihād al-qaḍā'ī al-muqāran [Competition in disruptive innovation markets: A critical study of competition law in light of comparative case law]. *Majallat Al-Qanun wa Al-'amal Al-Duwaliyah*, University of Hassan I, 39 (September).